

وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY



النشرة الصباحية

الأثنين، ١١ ديسمبر ٢٠٢٣

أخبار الطاقة



المملكة أكبر منتج ومصدر للهيدروجين في العالم.. والوقود النظيف الرياض

تمضي المملكة العربية السعودية، قدماً لأن تصبح أكبر منتج للهيدروجين في العالم، إذ تأمل أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم، أن تصبح رائدة في مجال الوقود النظيف في العقود المقبلة، وتعكف المملكة لتكون مصدراً رئيسياً للهيدروجين النظيف والأخضر على مستوى العالم. وقد أكمل مشروع الهيدروجين الأخضر في نيوم، وهو الأكبر من نوعه في العالم، الانتهاء من مرحلة الإغلاق، فيما يضمن استثمارات تبلغ حوالي 8.5 مليار دولار وسينتج المشروع 1.2 مليون طن سنوياً من الامونيا الخضراء.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل المملكة على تطوير شراكة دولية لتطوير المزيد من مشاريع الهيدروجين الأخضر في المملكة، بالإضافة إلى تجربة حلول التنقل الهيدروجينية المختلفة بما في ذلك القطارات التي تعمل بالهيدروجين.

علاوة على ذلك، ومن أجل دعم طموحاتها في تصدير الكهرباء والهيدروجين النظيف والأخضر، وقعت المملكة مذكرة تفاهم للممر الاقتصادي بين السعودية والهند والشرق الأوسط وأوروبا، في قمة العشرين في الهند، وسيكون هذا عامل تمكين رئيسي لتصدير الطاقة، وهذا الممر الذي يشمل كلا من خطوط نقل الكهرباء وانايب الهيدروجين، سيوفر الطاقة النظيفة على نطاق واسع بطريقة موثوقة وبأسعار معقولة. وتتوافق إجراءات المملكة، مع نهج الاقتصاد الدائري للكربون الذي اعتمدهته المملكة لتوجيه تحولها في مجال الطاقة والذي اقرته مجموعة العشرين. وقال ألكسندر أرمان، المحلل الرئيسي لشؤون المنبع في الشرق الأوسط لدى وود ماكنزي: «من الواضح أن المملكة العربية السعودية تتخذ مكانة تنافسية عالية كبيرة معززة بنائها لأكبر مصنع للهيدروجين في العالم»، ولعقود من الزمن، تم الترحيب بالهيدروجين كبديل للوقود الأحفوري، ومن المحتمل أن يوفر ما يصل إلى 12% من احتياجات العالم من الطاقة بحلول عام 2050، وفقاً لأحدث الأبحاث الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة. ويمكن استخدام الهيدروجين لتشغيل السيارات أو الصناعة أو حتى لتدفئة المنازل وتزويدها بالطاقة. وقالت كريستين ديوان، الباحثة المقيمة في معهد دول الخليج العربية في واشنطن: «يُعَد الهيدروجين بالتأكيد الاتجاه الذي تسلكه شركات النفط والمنتجات لإزالة الكربون، ومن المنطقي أن تسعى المملكة العربية السعودية إلى تحقيق ذلك».

والهيدروجين الأخضر، المصنوع باستخدام الكهرباء المتجددة لتقسيم المياه، هو الشكل الأكثر صداقة للبيئة. وتتمتع الشواطئ الشمالية الغربية للمملكة العربية السعودية بأشعة الشمس على مدار العام والرياح الثابتة التي يمكنها تشغيل الألواح الشمسية وطواحين الهواء. ويتم تصنيع الهيدروجين الأزرق من خلال تقسيم جزيء الميثان في الغاز الطبيعي واحتجاز الكربون.

وقال ارمان: «تراهن المملكة العربية السعودية على الهيدروجين الأزرق والأخضر». ومصنع الهيدروجين في البحر الأحمر هو مشروع مشترك تم توقيعه في عام 2020 بين شركة إير برودكتس، ومقرها الولايات المتحدة، وشركة أكوا باور السعودية، وشركة نيوم. لكن المحرك الرئيسي وراء اللبادات الخضراء في المملكة العربية السعودية هو صندوق الاستثمارات العامة، وهو صندوق الثروة السيادية بقيمة 500 مليار دولار ويرأسه ولي العهد الأمير محمد بن سلمان.

وبالإضافة إلى مصنع نيوم، وقع صندوق الاستثمارات العامة مذكرات تفاهم مع شركتين كوريتين جنوبيتين - سامسونج وبوسكو - لدراسة مشروع هيدروجين. ومن المفترض أيضًا أن تستضيف نيوم مصنعًا لبناء سيارات تعمل بخلايا الهيدروجين.

ويقول رئيس مشروع الهيدروجين في نيوم، رولاند كينبر، إن المشروع السعودي الجديد يأتي في الوقت المناسب لعالم يبحث عن طرق لاستبدال الوقود الأحفوري. وقال: «لا يمكنك إزالة الكربون من كل صناعة بمجرد كهربتها».

ولا تزال هناك محاذير كبيرة، حيث ان الهيدروجين لا يواجه تحديات إنتاجية كبيرة فحسب، بل يواجه أيضًا صعوبة في تخزينه ونقله، ويظل باهظ الثمن تقريبًا. وقال روبن ميلز، الرئيس التنفيذي لشركة قمر للطاقة الاستشارية: «السؤال الحقيقي هو التكلفة، وهل العملاء على استعداد لدفع علاوة؟».

وتتملك المملكة العربية السعودية "موارد ممتازة للطاقة الشمسية وطاقة الرياح، والأراضي المتاحة، والموقع الجيد للتصدير إلى أوروبا. وأضاف: «لذا فإن الأساسيات جيدة».

وفي هذا السياق، وقال وزير الطاقة الأمير عبدالعزيز بن سلمان: «نحن المنتج الأقل تكلفة عندما يتعلق الأمر بالنفط والغاز. ونحن المنتج الأقل تكلفة عندما يتعلق الأمر بالكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة. وتعد الخطة السعودية للسيطرة على إنتاج الهيدروجين جزءًا من محاولتها تنويع اقتصادها المعتمد على النفط والغاز وخلق فرص العمل».

وقال وزير الطاقة الأمير عبد العزيز بن سلمان، «نحن نرى أنفسنا منخرطين بشكل جدي في الهيدروجين ونريد توسيع حجم هذا السوق، ونحن نعلم على وجه اليقين أننا سنكون المنتج الأكثر قدرة على المنافسة».

وقال روبن ميلز، الرئيس التنفيذي لشركة قمر لاستشارات الطاقة، ولكن مع سعي روسيا والإمارات العربية المتحدة من بين العديد من الدول للحصول على حصة من السوق. الهيدروجين «الأخضر» - وهو الخيار الأكثر صداقة للكربون والذي يتضمن المياه والطاقة المتجددة - يمكن إنتاجه في أي مكان. ويقول المحللون إنه إذا انطلقت السوق كما هو متوقع - من المرجح أن تبلغ قيمتها 600 مليار دولار بحلول عام 2050 - فإن المنافسة ستكون شرسة.

كما أن العديد من الدول الأخرى لديها آمال كبيرة فيما يتعلق بالهيدروجين. وتهدف روسيا إلى الحصول على 20 في المائة من سوق الهيدروجين بحلول عام 2030، في حين أعلنت الإمارات العربية المتحدة عن مصنعها الخاص للهيدروجين وتعتمد الحصول على حصة سوقية تبلغ 25 في المائة بحلول عام 2030. وأعلنت عمان والمغرب ومصر عن خطط لإنشاء مصانع.

وقالت كريستين ديوان، ان الإمارات العربية المتحدة هي جارة وحليفة وثيقة للمملكة العربية السعودية، لكن المنافسين في إنتاج النفط يخوضان أيضًا منافسة ناشئة تمتد إلى إنتاج الهيدروجين وتصديره. وفي سبتمبر 2020، أصبحت المملكة العربية السعودية أول دولة تصدر الأمونيا - وهي وسيلة سهلة النقل لتخزين الهيدروجين - إلى اليابان. وبعد مرور عام، أعلنت شركة بترول أبوظبي الوطنية عن شحناتها الافتتاحية. وقال ارمان: «لقد رأينا أنهم (المملكة العربية السعودية) دفعوا إلى ترسيخ أنفسهم كزعيم». «وفي كل مرة يفعلون ذلك، تتبعهم شركة أدنوك على الفور بقوة تنافسية متصاعدة».

وفي ملخص لأنواع الهيدروجين وخصائصها، هناك الهيدروجين الأخضر، ويتم تصنيعه باستخدام الكهرباء النظيفة من الطاقة المتجددة لتحليل الماء بالكهرباء، وفصل ذرة الهيدروجين عن الأكسجين التوأم الجزيئي، وتعتبر حاليا مكلفة للغاية. وهناك الهيدروجين الأزرق، ويتم إنتاجه باستخدام الغاز ولكن مع احتجاز انبعاثات الكربون وتخزينها أو إعادة استخدامها. لكن، مع كميات ضئيلة في الإنتاج بسبب عدم وجود مشاريع التقاط.

وهناك الهيدروجين الرمادي، وهذا هو الشكل الأكثر شيوعًا لإنتاج الهيدروجين. ويأتي من الغاز الطبيعي عن طريق إعادة تشكيل غاز الميثان بالبخار ولكن دون احتجاز الانبعاثات. إضافة إلى، الهيدروجين البني، وهو أرخص طريقة لإنتاج الهيدروجين ولكنه أيضًا الأكثر ضررًا على البيئة بسبب استخدام الفحم الحراري في عملية الإنتاج. فضلًا عن، الهيدروجين الفيروزي، ويستخدم عملية تسمى الانحلال الحراري للميثان لإنتاج الهيدروجين والكربون الصلب. لم يثبت على نطاق واسع. مخاوف بشأن تسرب غاز الميثان.

وقال جيريمي هاسنيب، رئيس تحول الطاقة في شركة سوميتومو ميتسوي المصرفية اليابانية، إن صناعة الهيدروجين النظيف تقدمت من حيث الحجم والاستثمارات والسياسات ليس فقط في أستراليا، ولكن في الدول المنتجة الأخرى أيضًا، مثل المملكة العربية السعودية، وهو ما يبشر بالخير لمستقبل تحول الطاقة على مستوى العالم. وقال هاسنيب، متحدثًا في قمة الهيدروجين السنوية الأولى لآسيا والمحيط الهادئ: «لقد بدأنا نشهد بدايات صناعة لا تأتي فيها القدرات فقط من المطورين ولكن أيضًا من الشركات الداعمة مثل اقتصاديين السوق والمستشارين الهندسيين». مضيفًا، بأن «هذه إشارة عظيمة للبنوك، ونحن بحاجة إلى فهم نوع الأصول التي سيبنونها، ونوع المنتجات التي سيبيعونها، وأن نكون جزءًا من الحل لجلب رأس المال الخاص لتحقيق ذلك، مع يقيني بأن كل شيء من هذا القبيل سيحدث.»

وقال هاسنيب إنه في حين كانت أستراليا والولايات المتحدة مركز الصدارة في صناعة الهيدروجين الناشئة، إلا أن النشاط يُرى الآن في العديد من البلدان، حيث أصبحت تكلفة الإنتاج هي العامل الذي يميز بينهما. وأضاف أن دولاً مثل الهند تبذل الكثير من الجهود في قطاع الهيدروجين من أجل التكرير المحلي وربما للتصدير، مشيرًا إلى أن العدد الكبير من السكان والقاعدة الصناعية يمثلان أساسًا لتطوير السوق.

وأضاف أنه في ماليزيا، شوهدت أنشطة في قطاع التكرير حيث يمكن أن يلعب الهيدروجين النظيف دورًا، وفي سنغافورة كانت الحكومة تقود رؤية تجعلها ذات أهمية كمركز نقل نظيف للنقل البحري والطيران. وقال: «سنرى دولاً مثل سنغافورة تقدم دعمًا كبيرًا بمرور الوقت للهيدروجين النظيف، والأمنيا المستخدمة في وقود السفن من أجل استبدالها، ولذا فقد بدأ كل شيء في الالتقاء». ومع ذلك، ظل سعر الهيدروجين المتجدد حجر عثرة أمام هذه الصناعة.

وكان من المقرر مراقبة الفجوة السعرية بين الهيدروجين المشتق من مسارات مختلفة حيث شوهد الهيدروجين المتجدد في نهاية المطاف وهو يسد فجوة السعر مع الهيدروجين المشتق من مصادر الوقود الأحفوري وبالتالي يصبح قابلاً للتطبيق تجاريًا، وفقًا لهاسنيب. وقال إن فجوة الأسعار «من الواضح أنها ستتغير بمرور الوقت حيث نرى تحسينات في التكنولوجيا (و) التحليلات الكهربائية التي بدأت تحدث بالفعل حيث نرى نطاقًا أكبر في قطاع الطاقة المتجددة». «وقد بدأنا في الحصول على نطاق جيجاوات في إنتاج الكهرباء وهذا سيساعد في رفع بعض هذه التكاليف».

ووفقًا لهاسنيب، من المتوقع أن يسد الهيدروجين المتجدد الفجوة السعرية مع الهيدروجين «الأزرق»، أو الهيدروجين المشتق من الوقود الأحفوري مع احتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه، والذي سيصل أيضًا في النهاية إلى مستوى السعر حيث يوجد الهيدروجين «الرمادي»، أو الهيدروجين القائم على الوقود الأحفوري. وتعمل الولايات الأسترالية على إنشاء مناطق طاقة متجددة واسعة النطاق من أجل إزالة الكربون من إمدادات الطاقة الخاصة بها وكذلك دفع أسعار الطاقة إلى الانخفاض. وفي ولاية كوينزلاند، فهناك قدرة جديدة تبلغ 1.8 جيجاوات، من مزرعتي رياح في كوينزلاند، وهي جزء من أحدث الإضافات إلى الطاقة المتجددة. وفي فيكتوريا، ستدعم هيئة الكهرباء بالولاية 2.6 جيجاوات من أصول التوليد والتخزين المتجددة بحلول عام 2028. وقيمت بلاتس، وهي جزء من وكالة ستاندرد آند بورز جلوبال، إنتاج الهيدروجين في نيو ساوث ويلز عن طريق التحليل الكهربائي بسعر 1 دولار/كجم في 25 أكتوبر، بانخفاض 47.64% على أساس شهري. كما قيمت بلاتس، إنتاج هيدروجين فيكتوريا عن طريق تغويز الليجنيت باستخدام احتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه عند 51 سنًا/كجم في 25 أكتوبر، بانخفاض 6% عن الشهر الماضي. وقال هاسنيب، إنه بالنسبة لعالم التمويل فإن القرار الاستثماري النهائي الكبير في الشرق الأوسط كان مثالًا هامًا يجب على الآخرين أن يحذوا حذوه. وقال إن مشروع نيوم للهيدروجين الأخضر في السعودية حظي بدعم 20 بنكا، منها عدد لا بأس به من البنوك الدولية وبعضها محلي. كما شاركت في بعض صناديق التنمية. وقال «لذا فإننا نشهد تكديس مصادر تمويل مختلفة للوصول إلى رقم كبير للغاية - 6.2 مليار دولار لكنه مشروع قياسي ذهبي من حيث تحقيقه على المدى الطويل للغاية».

وقال المشروع المشترك في مايو إن نيوم جرين هيدروجين توصل إلى الإغلاق المالي لمنشأة لإنتاج الهيدروجين المتجدد بقدرة 2 جيجاوات في أوكساجون بالمملكة العربية السعودية، والتي من المقرر أن تكلف أكثر من 8 مليارات دولار. وتعتبر نيوم مهمة لأنها مشروع بناء مكتمل بالكامل بتكلفة بناء تنافسية للغاية وهي في مكان جيد لبناء مختلف المشاريع في الشرق الأوسط. وقال «هذا شيء يجب أن نطمح إليه، وأن نبنيه على نطاق واسع، وان نفعل ذلك بشكل تنافسي وسحب أي مصادر رأس مال تحتاجها لتحقيق ذلك». «وينبغي علينا، وبينما نحن هنا في أستراليا، يجب أن نحكي ذلك».



أسواق النفط تفتتح وسط تفاؤل المستثمرين لمواصلة المكاسب اليومية

الرياض

تفتتح أسواق النفط الخام في العالم اليوم الاثنين، وسط تفاؤل المستثمرين لمواصلة المكاسب اليومية، التي حققتها في إغلاق تداولات الأسبوع الفائت، يوم الجمعة، حيث ارتفعت أسعار النفط أكثر من اثنين بالمئة، بعد بيانات أمريكية دعمت توقعات نمو الطلب، لكن الخامين القياسيين انخفضا للأسبوع السابع على التوالي، وهي أطول سلسلة انخفاضات أسبوعية في نصف عقد، بسبب المخاوف المستمرة بشأن زيادة العرض.

وتحدد سعر التسوية للعقود الآجلة لخام برنت عند 75.84 دولار للبرميل، مرتفعاً 1.79 دولار، أو 2.4%، في حين تحدد سعر التسوية في العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي عند 71.23 دولار، مرتفعاً 1.89 دولار، أو 2.7%.

وعلى مدار الأسبوع، خسر الخامان القياسيان 3.8%، بعد أن سجلا أدنى مستوياتها منذ أواخر يونيو يوم الخميس، في علامة على أن العديد من المتداولين يعتقدون أن السوق تعاني من فائض في العروض.

ومما عزز من تراجع السوق، أظهرت بيانات الجمارك الصينية أن وارداتها من النفط الخام في نوفمبر انخفضت بنسبة 9% عن العام السابق، حيث أدى ارتفاع مستويات المخزون وضعف المؤشرات الاقتصادية وتباطؤ الطلب من مصافي التكرير المستقلة إلى إضعاف الطلب. وكانت مكاسب يوم الجمعة، وهي الأولى في ست جلسات، قد تكون علامة على أن السوق وجدت أرضية في الوقت الحالي بعد انخفاضها على مدى ست جلسات متتالية.

كما عززت بيانات وزارة العمل الأمريكية الصادرة نموًا أقوى من المتوقع في الوظائف، وهي علامات على قوة سوق العمل الأساسية التي من شأنها أن تدعم الطلب على الوقود في أكبر سوق للنفط. وجاء ذلك بعد بيانات حكومية يوم الأربعاء أظهرت أن الطلب على البنزين في الولايات المتحدة الأسبوع الماضي تراجع عن المتوسط الموسمي لعشر سنوات بنسبة 2.5% وارتفعت مخزونات البنزين بمقدار 5.4 مليون برميل، أي أكثر من خمسة أضعاف التوقعات، مما أدى إلى انخفاض أسعار البنزين.

وانتعشت العقود الآجلة للبنزين الأمريكي يوم الجمعة بنحو 3% من أدنى مستوياتها في عامين يوم الخميس. وقد لا يكون، تقرير إدارة معلومات الطاقة الصادر يوم الأربعاء، والذي أثار المخاوف من الطلب الضعيف على زيادة كبيرة في مخزونات البنزين، مقلقًا في أعقاب تقرير الوظائف القوي.

وارتفعت معنويات المستهلكين في الولايات المتحدة أكثر بكثير من المتوقع في ديسمبر. وفي الوقت نفسه، دعت المملكة العربية السعودية وروسيا، أكبر مصدري النفط في العالم، يوم الخميس جميع أعضاء أوبك + إلى الانضمام إلى اتفاق بشأن خفض الإنتاج، واتفقت منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاؤها في آخر اجتماع على خفض الإنتاج بمقدار 2.2 مليون برميل يوميا في الربع الأول من العام المقبل، ومع ذلك، كانت السوق تشعر بالقلق من أن بعض الأعضاء قد لا يلتزمون بالتزاماتهم.

ومع ذلك، سجل النفط انتعاشًا طفيفاً وسط أطول سلسلة خسائر في خمس سنوات. وجاء الانتعاش، بفضل تقرير الوظائف الأمريكي الذي جاء أقوى من المتوقع وخطط إعادة ملء احتياطي النفط الاستراتيجي يوم الجمعة، لكنه لا يزال يغلق أطول سلسلة خسائر أسبوعية منذ أواخر عام 2018 وسط مخاوف بشأن تخمة عالية وشيكة.

وانخفض متوسط أسعار وقود السيارات بالتجزئة في الولايات المتحدة إلى أدنى مستوى له خلال عام، وفقاً لبيانات جمعية السيارات الأمريكية، وهناك أيضاً مخاوف بشأن مسار الطلب. ومن المتوقع أن ينمو الاستهلاك الصيني بمقدار 500 ألف برميل يوميا العام المقبل، أي أقل من ثلث الزيادة المتوقعة في عام 2023. وفي الوقت نفسه، يتوقع العديد من الاقتصاديين في الولايات المتحدة أن يبدأ الركود في العام المقبل.

وبحسب بنزس إنسايدر، «انهارت أسعار النفط على أساس أسبوعي، ملقبة باللوم على الطلب غير المؤكد وازدهار الإنتاج الأمريكي»، وكانت أكبر خسارة سجلها النفط يوم الأربعاء الماضي حيث انخفضت أسعار النفط الخام الأمريكي وخام برنت إلى 69 دولارًا و74 دولارًا للبرميل على التوالي.

وتقترب صادرات النفط الخام الأمريكية من مستوى قياسي يبلغ 6 ملايين برميل يوميا، مما يدفع الإمدادات العالمية إلى الارتفاع، وأدى تضخم العرض العالي وتوقعات الطلب غير المؤكدة إلى انخفاض أسعار النفط، حيث انخفض الخام الأمريكي والعالمي إلى أدنى مستوياته في عدة أشهر يوم الأربعاء.

ويأتي الانخفاض الأخير في الوقت الذي تظهر فيه البيانات الفيدرالية ارتفاع مخزون البنزين الأمريكية مقارنة بالأسبوع السابق، مما أدى إلى مزيد من التساؤلات حول الطلب على النفط. وفي الوقت نفسه، تستوعب السوق الزيادة في إنتاج النفط الأمريكي، الذي سجل أرقاما قياسية في سبتمبر وأكتوبر.

وقد دفعت الطفرة في الإنتاج الأمريكي بعض المعلقين إلى التحذير من أن أوبك +، وخاصة المملكة العربية السعودية، يمكن أن «تنظف» السوق لمواجهة طفرة النفط الصخري الأمريكية، وإن إغراق السوق بالنفط من شأنه أن يؤدي إلى انهيار الأسعار من أجل إخراج صغار الموردين من السوق.

وتضاف انخفاضات يوم الأربعاء إلى سلسلة من الانخفاضات الأخيرة، وهي التحركات التي حاولت منظمة البلدان المصدرة للبترول مكافحتها بإعلانات تخفيضات الإنتاج بقيادة المملكة العربية السعودية. وصرح وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان في وقت سابق من هذا الأسبوع أن انخفاض الإمدادات قد يظل مطروحًا على الطاولة بعد شهر مارس.

وتتوقع شركة الطاقة كبلر أن تحافظ المملكة العربية السعودية على تخفيضاتها البالغة مليون برميل يوميًا طوال العام المقبل، لكن التجار شككوا في التزام الدول الأعضاء في أوبك+ بالتخفيضات الطوعية، مما ساهم في سلسلة الانخفاضات الأخيرة.

وقال مات سميث، كبير محللي النفط في شركة كبلر للأميركتين، لموقع بنس إنسايدر: «في حين أن أوبك+ تخفض إنتاجها، فإن هناك مجموعة متنوعة من الدول التي تزيد الإنتاج خارج المجموعة، وكذلك داخلها أيضًا، إذ زادت الولايات المتحدة وكندا وغيانا والبرازيل، الإنتاج. ومن المفارقات أن لديك فنزويلا وإيران داخل أوبك تتزايدان. وفي الأساس، لديك أوبك+ تفسح المجال أمام الإمدادات من خارج أوبك، بينما بدأت صورة الطلب في التراجع».

وفي الوقت نفسه، تشير علامات تخفيف الظروف الاقتصادية في الولايات المتحدة أيضًا إلى تراجع النشاط في أكبر اقتصاد في العالم. وانخفضت أسعار البنزين إلى أدنى مستوياتها خلال 11 شهرًا عند 3.22 دولارًا للبرميل. وقال كوينسي كروسي، كبير الاستراتيجيين العالميين لدى مجموعة إل بي إل المالية: «إن سوق النفط حساسة بشكل متزايد للمؤشرات والاقتراحات التي تشير إلى أن المشهد الاقتصادي مستمر في التحسن». «وإن ضعف أسعار النفط الخام يعكس ضعف الاقتصاد».

ويمكن ملاحظة تراجع الطلب أيضًا في الصين، التي تتعامل مع ضائقة اقتصادية متفاقمة تؤثر على جميع قطاعات اقتصادها، وخفضت وكالة موديزيوم الثلاثاء توقعاتها للديون السيادية للصين والتشاؤم بشأن قدرة بكين على إخراج البلاد من الاضطرابات العقارية، وتراجع الاستثمار الأجنبي، وتباطؤ النشاط الاقتصادي يمثلان رباغًا معاكسة أخرى لأسعار النفط الخام.

وانخفضت أسعار النفط بنحو 10% منذ أن أعلنت أوبك+ ومنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها عن تخفيضات طوعية للإنتاج قدرها 2.2 مليون برميل يوميًا في الربع الأول من العام المقبل. وقال فيل فلين المحلل لدى برايس فيوتشرز جروب في شيكاغو: «يبدو أن السوق تشير إلى أنهم يعتقدون أن أوبك+ لديها القدرة على متابعة تخفيضاتها». ودعت المملكة العربية السعودية وروسيا، أكبر مصدري النفط، يوم الخميس جميع أعضاء أوبك+ إلى الانضمام إلى اتفاق بشأن تخفيضات الإنتاج لصالح الاقتصاد العالمي.

وقال نائب رئيس الوزراء الروسي ألكسندر نوفاك: «إن الإجراءات التي اتخذتها أوبك+ في الوقت المناسب، والتي بفضلها لن تدخل 2.2 مليون برميل إضافية يوميا إلى السوق في الربع الأول من العام المقبل، ستسمح لفترة انخفاض الطلب بالمرور دون ألم في الربع الأول من عام 2024».

وأضاف «أود أيضًا أن أشير إلى أنه إذا لم تكن الإجراءات الحالية كافية، فإن دول أوبك+ مستعدة لاتخاذ إجراءات إضافية للقضاء على المضاربات والتقلبات.» وجاءت تصريحاته في أعقاب شكوك في أسواق النفط بشأن ما إذا كان سيتم تنفيذ التخفيضات الطوعية بالكامل. وقالت مصادر في أوبك+ وشركات تتبع السفن إن روسيا تعهدت بالكشف عن مزيد من البيانات حول حجم تكرير الوقود وصادراته بعد أن طلبت أوبك+ من موسكو المزيد من الشفافية بشأن شحنات الوقود السرية من نقاط التصدير العديدة في جميع أنحاء البلاد. وذكر تقرير وكالة الأنباء الروسية، تاس، إن روسيا تعترم الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالتخفيض الطوعي لإمدادات النفط والوقود بمقدار 500 ألف برميل يوميا بحلول يناير المقبل وحتى نهاية الربع الأول من عام 2024. وسيتم إجراء هذا التخفيض من متوسط مستويات الصادرات لشهري مايو ويونيو 2023، وسيكون من 300 ألف برميل يوميا من النفط الخام و200 ألف برميل يوميا من المنتجات المكررة. وانخفضت العقود الآجلة للبنزين الأمريكي إلى أدنى مستوى لها في عامين يوم الأربعاء بعد أن أعلنت إدارة معلومات الطاقة عن زيادة أكبر من المتوقع في مخزونات وقود السيارات. وذكرت إدارة معلومات الطاقة أن مخزونات البنزين ارتفعت بمقدار 5.4 مليون برميل إلى 223.6 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في الأول من ديسمبر، وهي أكبر زيادة خلال شهرين. وجاءت الزيادة الكبيرة في المخزون مع قيام مصافي التكرير، العائدة من الصيانة الموسمية، برفع معدلاتها بنسبة 0.7 نقطة مئوية إلى 90.5% من الطاقة الإجمالية، لكن الطلب جاء أقل من التوقعات. وأظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة أن المنتج العروض من بنزين للحركات، وهو مقياس الطلب من قبل إدارة معلومات الطاقة، ارتفع بنسبة 3% الأسبوع الماضي إلى 8.46 مليون برميل يوميًا. وكانت تلك أول زيادة في الطلب منذ أربعة أسابيع، لكنها لا تزال أقل من المتوسط الموسمي لعشر سنوات بنسبة 2.5%. وقال جون كيلدوف الشريك في أجين كابيتال في نيويورك «الطلب على الغاز مخيب للآمال حقا». وقال عن تقرير إدارة معلومات الطاقة الذي يشمل عطلة نهاية الأسبوع «الطلب خلال أسبوع عيد الشكر عادة ما ينافس الطلب على القيادة في الصيف». وأظهرت بيانات إدارة معلومات الطاقة أن متوسط الطلب الأسبوعي على البنزين بلغ نحو تسعة ملايين برميل يوميا في الفترة من أبريل إلى سبتمبر هذا العام. ومن المفترض أن تؤدي الزيادة الكبيرة إلى مزيد من الضغط الهبوطي على أسعار البنزين في المضخات في جميع أنحاء الولايات المتحدة، مع وصول المتوسط الوطني إلى أدنى مستوياته منذ أوائل يناير.

كما أثرت المخاوف بشأن ارتفاع مخزونات البنزين على أسعار النفط الخام العالمية. ويمثل استهلاك البنزين في الولايات المتحدة نحو 9% من الطلب العالمي على النفط. وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت والنفط الخام الأمريكي إلى أدنى مستوياتها منذ يونيو بعد تقرير إدارة معلومات الطاقة بشأن التخزين، على الرغم من الانخفاض الأكبر من المتوقع في مخزونات الخام الأمريكية.



مفاوضو المناخ يأملون بصيغة ملزمة حول الوقود الأحفوري الرياض

يشعر مفاوضو مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ المجتمعون في دبي بإمكانية التوصل إلى تسوية بشأن الوقود الأحفوري، قبل يومين من موعد اختتام المؤتمر، ويرى المشاركون سواء انضموا إلى منظمات غير حكومية أم كانوا مندوبي دول، أن الاتفاق لم يكن يومًا أقرب إلى الإيذان ببداية نهاية النفط والغاز والفحم التي تعد الانبعاثات الناتجة عن حرقها منذ القرن التاسع عشر مسؤولة إلى حد كبير عن الاحترار العالمي الذي نشهده اليوم.

وكررت المبعوثة الألمانية للمناخ جينيفر مورغان الأحد قولها «نحن بحاجة إلى صيغة قوية بشأن التخلي عن الوقود الأحفوري، تتماشى مع إبقاء الاحترار عند 1,5 درجة مئوية». وأضافت: «وفي الوقت نفسه، من الواضح أن الدول الأقل نمواً لن تكون قادرة على التحرك بالسرعة نفسها مثل القوى الاقتصادية الكبرى في مجموعة العشرين»، وعليه، يفترض أن يتضمن النص الذي سيعرض على مندوبي مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين الدعوة إلى التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري من دون أن يغفل أن قسماً من سكان العالم ما زالوا محرومين من الحصول على الطاقة وهي مشكلة ستستمر مع الزيادة المتوقعة في النمو السكاني. وفي حين تُتهم بعض الدول بعرقلة المفاوضات، يرى المفاوضون أن الصين تتخذ موقفاً بناءً.

والموضوع الذي يطغى على محادثات الأحد في مؤتمر المناخ هو ركيزة أخرى من ركائز الاتفاق الشامل الذي يعده رئيس المؤتمر الإماراتي سلطان الجابر، ويتعلق بتكيف الدول المعرضة لتبعات التغير المناخي، وقال رالف ريجينفانو، وزير التغير المناخي في فانواتو، وهي جزيرة صغيرة في المحيط الهادئ تواجه ارتفاع منسوب مياه المحيط، في مقابلة مع وكالة فرانس برس إنه لا يتم إيلاء المسألة اهتماماً مساوياً للمواضيع الأخرى. ونُشر الأحد نصّ مقترح بشأن التكيف لكن العديد من المراقبين عبروا عن عدم رضاهم عنه، وقالت آنا موليو الفاريز من مركز الأبحاث E3G إنه إذا لم يتضمن إجراءات تنفيذ أوضح، فإن «هذا الإطار لن يكون له معنى».

ويُتوقع أن يعود أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، إلى دبي الأحد للمشاركة في المفاوضات الأخيرة. وقال غوتيريش من الدوحة إن «مصادر الطاقة المتجددة رخيصة ونظيفة ولا حصر لها. ويمكنها تلبية الطلب العالمي المتزايد على الطاقة من دون تسميم بيئتنا وخنق كوكبنا»، ودعا شركات النفط إلى الاستثمار في الطاقات المتجددة، وحث قادة العالم في مؤتمر المناخ على الاتفاق «على تخفيضات كبيرة في الانبعاثات بما يتماشى مع الحفاظ على الاحترار العالمي عند 1,5 درجة».

وقالت وكالة الطاقة الدولية الأحد إن التعهدات التي أعلنتها حكومات وشركات نفطية في بداية مؤتمر المناخ الثامن والعشرين المنعقد في دبي لن تؤدي سوى إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة المرتبطة بمصادر الطاقة بنسبة 30 % مما هو مطلوب بحلول عام 2030، وأصدرت الوكالة تقييماً للوعود غير الملزمة التي قطعتها 130 دولة بمضاعفة مصادر الطاقة المتجددة ثلاث مرات وكفاءة الطاقة مرتين بحلول عام 2030، وكذلك إعلان نحو خمسين شركة للنفط والغاز بخفض انبعاثات غاز الميثان، وتعد الالتزامات الطوعية المعلنة في بداية مؤتمر الأطراف غير ملزمة، على عكس النص الجاري التفاوض عليه برعاية الأمم المتحدة ويتم تبنيه بالتوافق بين نحو مئتي دولة.

ودخل ناشطون لفترة وجيزة إلى جناح منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) احتجاجاً على رسالة من أمينها العام دعا فيها أعضاؤها إلى رفض أي نص يستهدف الوقود الأحفوري في المؤتمر.

وقال نيكولا هاينغر من المنظمة غير الحكومية org.350 أمام دهشة زوار الجناح «بالنسبة لنا، فإن وجود جناح لمنظمة أوبك في مؤتمر الأطراف هو بمثابة وجود منصة نفطية ضخمة في قلب المفاوضات».



نظام متطور لقياس انبعاثات غاز الميثان في المملكة باستخدام الأقمار الصناعية الاقتصادية

وأصدر «كابسارك» أخيراً، ورقة نقاش مهمة بعنوان «استخدام تقنية الأقمار الصناعية لقياس انبعاثات غازات الدفيئة في المملكة»، التي أعدها الخبراء أنور قاسم ووليد مطر وعبدالرحمن محسن، وألقت الضوء على طريقة استخدام الأقمار الصناعية الحديثة التابعة لوكالة الفضاء الأمريكية «ناسا» ووكالة الفضاء الأوروبية في تقدير انبعاثات الميثان الناجمة عن قطاع النفط والغاز السعودي في 2022، التي بلغت نحو 780 كيلو طن، حيث تضع هذه البيانات الجديدة المملكة في المرتبة الثانية بعد النرويج من حيث معدلات كثافة غاز الميثان على مستوى الدول المنتجة للنفط.

وتبرز أهمية هذا المشروع نظراً للمحدودية المصادر العالية التي تعنى بتحديد مخزونات الميثان في المملكة والاختلاف الكبير في التقديرات المتاحة، كما يلاحظ أن تقديرات الانبعاثات التي أجراها كابسارك مع كايروس تظهر انخفاضاً بمعدل 73 في المائة، مقارنة بالأرقام المقدمة من الوكالة الدولية للطاقة وقاعدة بيانات «إدغار» للعام نفسه.

وقال رئيس كابسارك فهد العجلان «تبرز الفجوة الواسعة في التقديرات طبيعة النتائج التي توصلنا إليها، وهو ما يشكل تحدياً للمعايير الحالية ويؤكد أهمية نهجنا الابتكاري في إعادة تعريف فهمنا للانبعاثات في المملكة».

وتظهر تقديرات المشروع أن انبعاثات الميثان الناجمة عن صناعة النفط والغاز في المملكة تشكل فقط ثلث إجمالي انبعاثات الميثان، بما يتوافق مع أحدث إحصائيات المخزونات الوطنية لغازات الدفيئة التي صدرت عن الهيئة السعودية الوطنية لآلية التنمية النظيفة في 2022.

وتركز تقديرات الأقمار الصناعية على حقول النفط والغاز في المملكة، متضمنة انبعاثات الإنتاج، والتحليل الجزئي لنقل الهيدروكربونات، ومعالجة الغاز التي تحدث في محيط الحقول، بينما لا تشمل هذه التحليلات المراحل النهائية للعمليات. وتعكس النتائج التي توصل إليها المشروع دلالات سياسية بالغة الأهمية لصناع القرار في المملكة، حيث إنها إحدى الدول التي وقعت على التعهد العالمي للميثان الذي يهدف إلى خفض انبعاثات الميثان على الصعيد العالمي بنسبة 30 في المائة بحلول 2030، لذلك من الممكن أن تسهم المعلومات الأكثر دقة وموثوقية عن انبعاثات غازات الدفيئة في المملكة في الدفع نحو إجراءات مناخية أكثر فاعلية، ومن ثم، تظهر نتائج التقديرات المستخلصة من الأقمار الصناعية ضرورة التصدي لانبعاثات الميثان الناتجة عن النفايات.



«الفاو» تقدم برنامج عمل بشأن المناخ .. تقليص جوعى العالم بواقع 150 مليون شخص 2025 الاقتصادية

في إطار مكافحة الجوع والاحتباس الحراري، قدمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة «الفاو» برنامج عمل شاملا لإيجاد حلول للأزمة.

وتشمل الأهداف تقليص عدد الأشخاص، الذين يعانون الجوع، بواقع 150 مليون شخص، بحلول 2025 ووقف تدمير الغابات في مختلف أنحاء العالم وجميع عمليات الصيد غير القانونية وغير المنظمة، بحلول 2030.

وتهدف «خريطة الطريق»، التي تم تقديمها في مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ في دبي، أيضا إلى تقليص كمية الطعام الصالح للاستخدام، الذي يتم التخلص منه بواقع 50 في المائة، وفقا لـ«الفرنسية».

وتهدف أيضا إلى تقليص انبعاثات غاز الميثان، التي تضر بالمناخ، في القطاع الزراعي، الذي ينبعث بشكل أساسي من الماشية والأغنام، بواقع 25 في المائة بحلول 2030، مقارنة بـ2020.

وذكر ديرك ميسنر، رئيس هيئة البيئة الألمانية أن نحو 16 في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في العالم، لها صلة الآن بالميثان.

واستقر مؤشر الأسعار العالمية للمنظمة التابعة للأمم المتحدة في نوفمبر، إذ عوض انخفاض أسعار الحبوب الارتفاع في أسعار الزيوت النباتية.

ووفقا لتقرير المنظمة الصادر، فإن مؤشرها سجل مستويات 120.4 نقطة في نوفمبر، وهي مستويات قريبة من أكتوبر التي تعد أقل مستوى منذ مارس 2021.

أما بمقارنة الأسعار بمستويات نوفمبر 2022، فإنها سجلت انخفاضا بنحو 10.7 في المائة حسبما تناولته «سي إن بي سي».

ووفقا للبيان، انخفضت أسعار الحبوب 3 في المائة على أساس شهري، بفعل التراجع الحاد في أسعار الذرة، بينما انخفضت أسعار القمح بنحو 2.4 في المائة.

وارتفعت أسعار زيت النخيل بأكثر من 6 في المائة الشهر الماضي، بدعم من المشتريات الأكثر نشاطا من قبل المستوردين الرئيسيين ونتيجة لمستويات الإنتاج المنخفضة موسميا من الدول المنتجة.

على الجانب الآخر، ارتفعت أسعار الزيت النباتي بنحو 3.4 في المائة، كما زادت أسعار السكر بنسبة 1.4 في المائة لكنها أعلى بنحو 41.1 في المائة من المتوسط في الفترة نفسها من 2022، بفعل تدهور الإنتاج في تايلاند والهند.

في غضون ذلك، مارس سلطان الجابر رئيس مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ أمس، مزيدا من الضغوط على الدول المجتمعة في دبي لحل خلافاتها بحلول الثلاثاء، وهو اليوم المقرر لاختتام المؤتمر.

وقال الجابر خلال مؤتمر صحافي «الفشل ليس خيارا، نحن نسعى لتحقيق مصلحة الجميع»، قبل أن يجتمع الوزراء الموجودون في مؤتمر «كوب28» حسب التقاليد الإماراتية، في مجلس لمناقشة الأمور المطروحة على قدم المساواة. وأضاف «على الجميع أن يتحلوا بالمرونة.. نحن بحاجة إلى إيجاد توافق في الآراء وأرضية مشتركة بشأن الأمور الخلافية بما في ذلك الفحم».

وقال رئيس شركة النفط الإماراتية العملاقة «أدنوك»، «إن هذه هي الرئاسة الأولى لمؤتمر المناخ التي دعت جميع الأطراف إلى اقتراح أرضية مشتركة وتوافق في الآراء. لقد حان الوقت لجميع الأطراف للمشاركة بشكل بناء واقتراح صيغة علي». ومن المقرر أن تنشر صباح اليوم مسودة جديدة للاتفاق الذي يفترض أن توافق عليه الأطراف في ختام المؤتمر.



وتيرة تقلبات أسواق النفط مستمرة .. مخاوف زيادة العروض تضغط على الأسعار الاقتصادية

توقع محللون نفطيون استمرار تقلبات أسعار النفط الخام خلال الأسبوع الجاري بعد خسائر أسبوعية متتالية استمرت سبعة أسابيع، وهي أطول سلسلة خسائر أسبوعية في نحو خمسة أعوام - منذ عام 2018 - وذلك بفعل مخاوف زيادة العروض.

وأوضحوا لـ«الاقتصادية»، أن الانخفاض الأخير في الأسعار دفع خام الأورال في روسيا إلى ما دون الحد الأقصى لسعر 60 دولارا الذي فرضته مجموعة السبع على الشحنات الدولية في العام الماضي وربما يكون هذا سببا في دعم أهداف مجموعة السبع.

وأوضح المحللون أن تدفقات النفط من فنزويلا وإيران عانت انخفاضا كبيرا منذ فرض الولايات المتحدة العقوبات عليهما لكن كلا البلدين شهدا أخيرا ارتفاعا طفيفا في الشحنات إلى الخارج.

وفي هذا الإطار، يقول روس كيندي، العضو المنتدب لشركة «كيو إتش إيه» لخدمات الطاقة إن أسعار النفط ستستمر في وتيرة التقلب بعد خسائر استمرت سبعة أسابيع على التوالي بسبب زيادة العروض من خارج «أوبك+».

وأشار إلى أن الحجم الهائل للعقوبات التي يفرضها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على روسيا لم تنجح في الواقع في الحد من صادرات روسيا النفطية بشكل كبير ولكن حتى سقف الأسعار لم يكن فعالا في تحقيق الهدف المعلن، مشيرا إلى أن الهدف من ذلك كان هو الحفاظ على تدفق النفط الروسي إلى الخارج مع الحد من الإيرادات.

من جانبه، يقول دامير تسبرات، مدير تنمية الأعمال في شركة «تكنيك جروب» الدولية إن النفط والغاز - خاصة النفط - يعد هدفا رئيسا للعقوبات الدولية، ولكن فرض عقوبات على صناعة النفط الخام في بلد معين ليس مهمة سهلة خاصة في ظل صعوبة التطبيق واتساع التأثيرات على أطراف عديدة.

وعد أن فرض عقوبات له تداعيات على واضعي العقوبات أنفسهم وأبرز مثال على ذلك ما شعرت به شركات التكرير في الولايات المتحدة عندما توقف تدفق النفط الخام الفنزويلي الثقيل.

بدورها تقول أرفي ناهار، مختص شؤون النفط والغاز في شركة «أفريكان ليدر شيب» الدولية أن «أوبك+» تؤكد دوما أن العالم يحتاج إلى استثمارات كبيرة في جميع موارد الطاقة بما في ذلك الهيدروكربونات، وجميع التقنيات من أجل الوفاء بجميع احتياجات الطاقة لجميع الشعوب مشددة على أنه يجب أن تكون تحولات الطاقة عادلة وشاملة.

وذكرت أن تحالف «أوبك+» يسيطر على نحو 50 في المائة، من إمدادات النفط العالمية، مشيرة إلى استمرار التنسيق السعودي - الروسي حيث تشارك موسكو في قيادة تحالف المنتجين لتأكيد تعاونهما على عدة جبهات اقتصادية وجيوسياسية بما في ذلك النفط.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، ارتفعت أسعار النفط بأكثر من 2 في المائة، في ختام تداولات الجمعة عقب صدور بيانات اقتصادية أمريكية دعمت التوقعات بشأن نمو الطلب، لكن كلا الخامين تكبدا سابع خسائر أسبوعية على التوالي، وهي أطول سلسلة خسائر أسبوعية في نحو خمسة أعوام -منذ عام 2018- وذلك بفعل مخاوف زيادة العروض. وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 2.4 في المائة، أو 1.79 دولار لتغلق عند 75.84 دولار للبرميل، في حين أغلق خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي عند 71.23 دولار للبرميل مرتفعا 2.7 في المائة، أو 1.89 دولار. وعلى أساس أسبوعي، سجل كلا الخامين خسائر 3.8 في المائة، بعد تسجيل أدنى مستوى منذ يونيو الخميس في إشارة إلى أن المستثمرين يرون تخمة في العروض بالسوق. وما أدى أيضا إلى تباطؤ السوق صدور بيانات الجمارك الصينية، التي كشفت عن أن وارداتها من النفط الخام في نوفمبر انخفضت 9 في المائة عن العام السابق، حيث أدى ارتفاع مستويات المخزون وضعف المؤشرات الاقتصادية وتباطؤ الطلب من المصافي المستقلة إلى إضعاف الطلب. ومع ذلك، قال فيل فلين، المحلل في برايس فيوتشرز جروب، أن مكاسب الجمعة، وهي الأولى في ست جلسات، قد تكون علامة على أن السوق قد وجدت أرضية في الوقت الحالي بعد انخفاضها لست جلسات متتالية. وأظهرت بيانات وزارة العمل الأمريكية الصادرة نمو أقوى من المتوقع في الوظائف، وهي علامات على قوة سوق العمل الأساسية التي من شأنها أن تدعم الطلب على الوقود في أكبر سوق للنفط. وجاء ذلك في أعقاب بيانات حكومية الأربعاء أظهرت أن الطلب على البنزين في الولايات المتحدة الأسبوع الماضي تراجع عن المتوسط الموسمي لعشرة أعوام بنسبة 2.5 في المائة، وارتفعت مخزونات البنزين بمقدار 5.4 مليون برميل، أي أكثر من خمسة أضعاف التوقعات، ما أدى إلى انخفاض أسعار البنزين. واتفقت منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفاؤها الأسبوع الماضي على خفض الإنتاج بمقدار 2.2 مليون برميل يوميا في الربع الأول من العام المقبل. ومع ذلك، كانت السوق تشعر بالقلق من أن بعض الأعضاء قد لا يلتزمون بالعلن. ومن جانب آخر.. ذكر تقرير شركة «بيكر هيويز» الأمريكية المعنية بأنشطة الحفر أن إجمالي عدد منصات الحفر النشطة في الولايات المتحدة ارتفع بمقدار 1 هذا الأسبوع بعد ارتفاعه بمقدار ثلاث الأسبوع الماضي.

وأشار التقرير إلى ارتفاع إجمالي عدد منصات الحفر إلى 626 منصة هذا الأسبوع منذ هذا الوقت من العام الماضي، وقد قدرت شركة بيكرهيويز خسارة 158 منصة حفر نشطة ويقل عدد منصات الحفر هذا الأسبوع بمقدار 449 منصة عن عدد منصات الحفر في بداية عام 2019، قبل الوباء.

ولفت إلى انخفاض عدد منصات النفط بمقدار 2 إلى 503 كما انخفض عدد منصات النفط الآن بمقدار 122 منصة، مقارنة بهذا الوقت من العام الماضي، بينما ارتفع عدد منصات الغاز بمقدار ثلاث هذا الأسبوع ليصل إلى 119، بخسارة 34 منصة للغاز النشط عن هذا الوقت من العام الماضي، فيما بقيت الحفارات المتنوعة على حالها.

ونوه إلى انخفاض عدد منصات الحفر في حوض بيرميان بمقدار منصة واحدة هذا الأسبوع، وهو الآن أقل بـ 37 منصة من الوقت نفسه من العام الماضي في حين ارتفع عدد منصات الحفر في إيجل فورد بمقدار حفارتين ليصل إلى 52 منصة أو أقل بـ 20 منصة، مقارنة بهذا الوقت من العام الماضي.



مؤتمر جدة يناقش التغير المناخي البلاد

ينظم المركز الإقليمي للتغير المناخي، مؤتمره العلمي الأول تحت عنوان "التغير المناخي وتأثيراته والتوقعات المستقبلية"، الذي يقام خلال الفترة من 16 - 17 ديسمبر الجاري بجدة، بمشاركة خبراء وباحثين ومختصين في مجالات الطقس والمناخ والتوقعات والتغيرات المرتبطة بهما.

ويعرض المشاركون من خلال المؤتمر، الذي سيكون حول "تعزيز التعليم والتدريب وتطوير المهارات والخبرات لدى جيل المستقبل من علماء المناخ في المملكة"، نتائجهم العلمي من أبحاث وأوراق علمية محكمة من اللجنة العلمية للمؤتمر.

ويهدف المؤتمر إلى المساهمة في تطوير حقل البحث العلمي في مجالات علوم المناخ والتغير المناخي؛ من خلال تحقيق الاستفادة من الطاقات الشابة وتشجيع المخرجات العلمية المقدمة في هذا المجال، بالإضافة إلى تعزيز التواصل بين العلماء والباحثين والمهتمين بموضوعات المؤتمر، بما يتماشى مع خطط وأهداف التنمية المستدامة لرؤية المملكة 2030.

ويعد مؤتمر التغير المناخي منصة لتبادل المعرفة والتقدم في مجال العلوم والتطبيقات الجوية والمناخية على الصعيدين الإقليمي والدولي، ويتيح للجيل القادم من العلماء والطلاب فرصة التعرف على أحدث الأبحاث، والتطورات في مجال التغير المناخي.



الصندوق السعودي يتناول الدعم التنموي في «كوب 28» البلاد

شارك الرئيس التنفيذي للصندوق السعودي للتنمية سلطان بن عبدالرحمن المرشد أمس، على هامش مؤتمر الأطراف "كوب 28" في الإمارات العربية المتحدة، في جلسة مع مجموعة التنسيق العربية بجناح الملكة، بمشاركة مدير صندوق الأوبك للتنمية الدولية "أوفيد" الدكتور عبدالحميد بن صالح الخليفة، ورئيس المصرف الدكتور سيدي ولد التاه، والمستشار الخاص لرئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية المهندس محمد بن جمال الساعاتي.

وتأتي الجلسة لمناقشة مبادرة تقديم 50 مليار دولار لتعزيز التنمية المستدامة في القارة الأفريقية حتى عام 2030م، التي أعلنتها مؤسسات وصناديق المجموعة بتاريخ 9 نوفمبر 2023م في المؤتمر الاقتصادي السعودي العربي الأفريقي المنعقد في الرياض.

وتناولت الجلسة موضوعات الدعم التنموي في القارة الأفريقية لتحقيق الطموحات الإنمائية، ودعم سد الفجوات التمويلية في مشروعات الطاقة النظيفة؛ لتعزيز مكافحة الآثار الناتجة عن التغير المناخي، بالإضافة إلى مشروعات تعزيز الأمن المائي والغذائي والبنية التحتية الاجتماعية في الدول النامية حول العالم.

يذكر أن مجموعة التنسيق العربية- التي يعد الصندوق السعودي للتنمية أحد أعضائها- تهدف إلى إيجاد وتقديم حلول منسقة وفعّالة للتمويل التنموي من خلال تبادل المعرفة والخبرات المشتركة، كما تعمل المجموعة على مساعدة البلدان النامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة منذ إنشائها في عام 1975م عبر تمويل المشروعات والبرامج الإنمائية في مختلف القطاعات الحيوية.



“كفاءة” يخفض الكربون الصناعي البلاد

الصناعي في المملكة، ويشمل ذلك القطاعات كثيفة الاستهلاك: (البتروكيماويات والأسمنت والصلب والألنيوم)، بما في ذلك 246 خطأ للإنتاج في 33 شركة في المملكة.

وأسفرت نتائج هذه المبادرات منذ بدايتها في العام 2011م وحتى 2019م عن تحسن كبير في مستوى كثافة الطاقة (EI) للصناعات كثيفة الاستهلاك، حيث حقق قطاع البتروكيماويات انخفاضاً في كثافة استهلاك الطاقة بنسبة 2.8%، فيما حقق قطاع الأسمنت انخفاضاً بنسبة 2.8% في كثافة استهلاك الطاقة في إنتاج الإسمنت، و 4.2% في إنتاج الكلنكر، أما قطاع الحديد فحقق انخفاضاً بنسبة 2% في كثافة استهلاك الطاقة.

ويستهدف المركز السعودي لكفاءة الطاقة تحقيق وفورات من تنفيذ متطلبات كفاءة الطاقة في القطاع الصناعي في دورتها الثانية (2020-2025م)، حيث ستسهم الوفورات المحققة في هذا القطاع منذ بدء تنفيذ المبادرات في خفض الانبعاثات الكربونية للمساهمة في جهود المملكة العربية السعودية لمواجهة تحديات التغير المناخي.

وكان المركز السعودي لكفاءة الطاقة “كفاءة” قد طور آليات لتحديد مستهدفات ومتطلبات كفاءة الطاقة في 4 قطاعات رئيسية تمثل الجزء الأكبر من إجمالي استهلاك الطاقة في القطاع الصناعي في المملكة وهي (البتروكيماويات – الأسمنت – الحديد – الألنيوم).



7 سنوات على تشكيل «أوبك بلس»: تعاون منتجي النفط يلعب دوراً محورياً في دعم السوق الشرق الأوسط

تحتفل «أوبك بلس» بالذكرى السنوية السابعة للتعاون الذي يعد تاريخياً بين كبار منتجي النفط، والذي حافظ على استقرار أسواق النفط، منذ توقيعيه في العاشر من ديسمبر (كانون الأول) عام 2016.

يهدف التحالف إلى دعم الاستقرار المستدام في سوق النفط العالمية من خلال التعاون والحوار لصالح جميع المنتجين والمستهلكين والمستثمرين، وكذلك الاقتصاد العالمي.

وقال الأمين العام لمنظمة أوبك هيثم الغيص، في هذا الإطار، إن «إعلان التعاون (بين كبار منتجي النفط) هو منصة فريدة تسهل التعاون بين 23 دولة منتجة للنفط على أساس الاحترام المتبادل والثقة والحوار».

وأضاف في بيان صحفي، «لعب التحالف دوراً محورياً في دعم استقرار السوق والنمو الاقتصادي العالمي وأمن الطاقة، رغم التحديات التي واجهته».

«أوبك» و«أوبك بلس»

في العام 1960، أسست السعودية والعراق وإيران والكويت وفنزويلا منظمة «أوبك» في بغداد، بهدف تنسيق السياسات النفطية وضمان أسعار عادلة ومستقرة. واليوم، تضم المنظمة 13 دولة معظمها من الشرق الأوسط وأفريقيا وتنتج نحو 30 في المائة من النفط على مستوى العالم.

ومن خلال انضمام نحو 10 دول أخرى من خارج «أوبك»، شكلت «أوبك» ما يُعرف بتحالف «أوبك بلس»، في نهاية عام 2016، والذي يمثل إنتاجه نحو 40 في المائة من إنتاج النفط العالمي.

الدول الأعضاء الحالية في «أوبك» هي: السعودية والإمارات والكويت والعراق وإيران والجزائر وأنغولا وليبيا ونيجيريا والكونغو وغينيا الاستوائية واليابون وفنزويلا. أما تلك المشاركة في تحالف «أوبك بلس» وليست من أعضاء «أوبك» فهي: روسيا وأذربيجان وكازاخستان والبحرين وبروناي وماليزيا والمكسيك وعمان وجنوب السودان والسودان، وانضمت مؤخراً البرازيل.

تشكل صادرات الدول الأعضاء في «أوبك» زهاء 60 في المائة من تجارة النفط العالمية. وفي عام 2021، قدرت «أوبك» أن الدول الأعضاء فيها تمتلك أكثر من 80 في المائة من احتياطات النفط العالمية المؤكدة.

تخفيضات «أوبك بلس»

بداية الشهر الحالي، اتفق منتجو النفط في تحالف «أوبك بلس» على تخفيضات طوعية للإنتاج تبلغ إجمالاً نحو 2.2 مليون برميل يومياً للربع الأول من عام 2024.

وتشمل التخفيضات تمديد التخفيضات الطوعية السعودية والروسية الحالية البالغة 1.3 مليون برميل يومياً، مما يعني أن التخفيضات الإضافية نحو 900 ألف برميل يومياً. وتأتي التخفيضات الجديدة بالإضافة إلى السابقة التي تم الإعلان عنها في خطوات مختلفة منذ أواخر عام 2022.



«كوب28» يتطلع لنتائج متوازنة بين التنمية المستدامة والعمل المناخي الشرق الأوسط

سعى رئيس مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ، سلطان الجابر، الأحد، لإيجاد توافق بين الدول المجتمعة في دبي، والتخلي بالمرونة و«قبول الحلول الوسط»؛ للتوصل إلى اتفاق بشأن التعامل مع أزمة تغير المناخ، وذلك من خلال الوصول للمرحلة النهائية والحاسمة. وقال: «العالم ينتظر نتائج حاسمة تحقق التوازن بين التنمية المستدامة والعمل المناخي».

وطالب الجابر الدول بتخفيف طموحها بشأن الاتفاق، وقال، في مؤتمر صحافي، إن «الفشل ليس خياراً. نحن نسعى لتحقيق مصلحة الجميع»، قبل أن يجتمع الوزراء الموجودون في مؤتمر «كوب28»، وفق التقاليد الإماراتية، في مجلس مناقشة الأمور المطروحة على قدم المساواة.

وأضاف رئيس قمة «كوب28»: «على الجميع أن يتحلوا بالمرونة... نحن بحاجة إلى إيجاد توافق في الآراء وأرضية مشتركة بشأن الوقود الأحفوري، بما في ذلك الفحم». وقال إن «هذه هي الرئاسة الأولى لمؤتمر المناخ التي دعت جميع الأطراف إلى اقتراح أرضية مشتركة، وتوافق في الآراء بشأن الوقود الأحفوري. لقد حان الوقت لجميع الأطراف للمشاركة بشكل بناء واقتراح صيغة عليا».

ودعت دولة منتجة للوقود، في اليوم العاشر من المؤتمر الأممي، إلى ضرورة معالجة مسألة الانبعاثات، من خلال تطوير حلول تكنولوجية، وقال ممثل السعودية أمام الدول المجتمعة في دبي: «ندعو جميع الموجودين في المجلس إلى التفكير بشكل إيجابي، ومعالجة مسألة خفض الانبعاثات الضرورية، وفي الوقت نفسه توسيع نطاق التقنيات المنخفضة الانبعاثات، ولكن أيضاً أخذ في الاعتبار وجهات نظرنا».

وأضاف، وفق ما نقلته «وكالة الأنباء الفرنسية»: «النقاط المدعومة سياسياً حول استهداف قطاعات طاقة محددة، هي أمر سمعناه في كثير من النقاشات المختلفة، وفي عدد من السياقات المختلفة، ولكن في كل مرة، ساد العلم والنطق السليم والمبادئ».

وتابع: «هذه المنطقة مهمة جداً لمعالجة الحلول المناخية. نحن نسهم بشكل كبير في الحلول المناخية. نحن بحاجة إلى أن نكون جزءاً من الحل». وقال الممثل السعودي: «نحن بحاجة إلى التفكير بطريقة تأخذ في الاعتبار الظروف الوطنية المختلفة (لكل دولة). ونحن بحاجة إلى أن نكون متصلين بواقع العالم الذي نعيش فيه اليوم».

من جانبه، أكد العراق رفضه إدراج مسألة التخلي عن الوقود الأحفوري في الاتفاق النهائي للمؤتمر، وقال وزير البيئة العراقي، جاسم عبد العزيز حمادي، أمام الدول، إن «التخفيض التدريجي والتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري، والإلغاء التدريجي لإعانات الوقود الأحفوري، تتعارض مع مبادئ اتفاق باريس»، معتبراً أن «ذلك يُحدث اضطراباً في الاقتصاد العالمي ويزيد أوجه عدم المساواة في العالم».

بدوره، حث الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، القادة في قمة «كوب28» على الاتفاق بشأن خفض كبير للانبعاثات، ووقف ارتفاع درجة حرارة الأرض بأكثر من 1.5 درجة مئوية، قائلاً إنه على الرغم من التعهدات، فإن الانبعاثات وصلت إلى مستوى قياسي.

ومن المقرر أن تُنشر، صباح الاثنين، مسودة جديدة للاتفاق الذي يُفترض أن تُوافق عليه الأطراف في ختام المؤتمر.

وفي خضمّ المفاوضات، نقلت وكالة «بلومبرغ» عن انسحاب الولايات المتحدة من تحالف تقوده هولندا يهدف إلى الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للوقود التقليدي، بدءاً بإعفاء الدول من الاتفاقيات الدولية التي تلتزم بها.

ويأتي نحو 50 في المائة من الدعم الحكومي للنفط والغاز والفحم، بناءً على اتفاقيات دولية، مثل تلك الاتفاقيات المتعلقة بالطيران والشحن التي تُعفي الوقود من الضرائب، وفقاً لبيان صادر عن التحالف الذي أُطلق، خلال قمة المناخ «كوب28» في دبي. ومن المقرر أن يُطلب من الدول الأعضاء الإفصاح عن حجم الدعم قبل قمة المناخ، في العام المقبل.

وصباح الأحد، بدا أن هناك «حلاً صينياً» يمكن أن يوافق دعوة الجابر، إذ ذكر مبعوث المناخ الصيني، شي شينهاو، أن فريقه في مؤتمر «كوب28» يُجري محادثات مكثفة مع أميركا ودول أخرى للتوصل إلى لغة بشأن الوقود الأحفوري يمكن أن تؤدي إلى اختتام القمة بنجاح.

وسيتقاعد شي شينهاو (74 عاماً) بعد «كوب28»، وهو يريد أن يكمل عمله لأكثر عقد من الزمن كإحدى ركائز دبلوماسية المناخ العالمية، بنجاح على أعلى مستوى.

وقال شي، للصحافيين، مساء السبت، إن «الحل الوسط» ربما يكمن في الاتفاق، الذي توصل إليه مع نظيره الأميركي جون كيري، في منتجع «صني لاند» بكاليفورنيا، الشهر الماضي.

إلى ذلك، اقترحت مسودة بيان نُشرت، يوم الأحد، أن تستضيف أذربيجان مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ «كوب29»، العام المقبل، في الفترة من 11 إلى 22 نوفمبر (تشرين الثاني).



73% يستخدمون الطاقة المتجددة بالمملكة الوطن

كشفت دراسة حديثة عن أن 73% يستخدمون مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية، كما أنهم يحتلون الصدارة في تقليل استهلاك الورق بنسبة 86%، متجاوزين المعدل الوسطي لدول مجلس التعاون الخليجي والبالغ 84%. وذكرت دراسة حول «التجارة المستدامة 2023» للمملكة العربية السعودية، وشارك فيها 407 مستهلكين في المملكة العربية السعودية، إضافة إلى مقابلات مع أصحاب الأعمال وقادة الرأي الرئيسيين خلال الفترة بين أغسطس وسبتمبر 2023.

أبرز التحديات

قالت الدراسة، إن المستهلكين يدركون أهمية الاستدامة، ويحاولون ترجمة هذا الوعي إلى أفعال، بينما يعتقد أكثر من ثلثي المستهلكين السعوديين المشاركين في الدراسة أن إزالة الكربون لا تخص الشركات وحدها فحسب، وإنما يمكن للأفراد أيضا إحداث فارق ملموس بهذا الخصوص، ويرون أن ارتفاع تكاليف المعيشة يشكل تحديًا مجتمعيًا رئيسيًا بنسبة 53%، يليه تغير المناخ والاحتباس الحراري بنسبة 48%، وتفشي الفقر عالميًا بنسبة 37%.

التوريد الأخلاقي

أشارت الدراسة إلى تصدر المملكة مرتبة الريادة من خلال تشجيع الزراعة الحضرية مثل الزراعة على الأسطح 76% في دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى ذلك يدفع 67% من المستهلكين السعوديين علاوة للعلامات التجارية أو المنتجات المستدامة، وتُظهر المملكة وعيًا ودعمًا قويين للمنظمات غير الحكومية التي تعمل على تعزيز الاستدامة بنسبة 54%، متجاوزة كذلك المعدل الوسطي لدول مجلس التعاون الخليجي 53%، كما تتفوق في إعادة استخدام المنتجات من خلال تشجيع اقتراض أو إعادة استخدام المنتجات بنسبة 68%.

خيارات عملاء البنوك

وذكرت الدراسة، أن 73% من الأفراد أبدوا استعدادهم لدعم البنوك التي توفر خيارات دفع مستدامة، وقال 82% من المستهلكين إنهم اختاروا بنكًا يتمتع بمؤهلات استدامة قوية، بينما توقع نصف المستهلكين المشاركين في الاستطلاع بنسبة 49% أن تتولى البنوك توجيههم نحو خياراتٍ مالية مستدامة، لافتة إلى رغبة 45% من المستهلكين أن تكون بنوكهم منفتحة وشفافة بشأن تأثيرها البيئي وأن تبقيهم على اطلاع به.

التوعية بالاستدامة

وبينت الدراسة، أن أهالي المستهلكين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 8 و18 سنة في المملكة، لاحظوا أن أبناءهم يظهرون تقبلاً عالياً للممارسات المستدامة ووعياً بيئياً أكبر عبر تبني العديد من العادات ذات الصلة، ومنها: إطفاء الأجهزة الكهربائية غير المستخدمة بنسبة 41%، واستخدام الماء البارد لغسل الأطباق أو الملابس بنسبة 33%، واستخدام السيارات الكهربائية أو وسائل النقل العام أو مرافقي السيارات لتقليل الانبعاثات بنسبة 26%، واختيار المنتجات العضوية بنسبة 29%، والمشاركة في أنشطة التوعية بالبيئة بنسبة 37%.

تشجيع الاستدامة

تحدثت الدراسة عن العوامل التي تشجع عادات الاستدامة بين الشباب، ومن ضمنها أفراد الأسرة الذين يشجعون السلوكيات المستدامة بنسبة 66%، ووسائل التواصل الاجتماعي بنسبة 55%، والواجبات المدرسية بنسبة 50%، إضافة إلى ميزة الاستدامة لدى (Visa)، التي تشكل عامل جذب مميز يتيح لها أن تصبح البطاقة الأساسية، وتعتبر مكافأة السلوكيات المستدامة عاملاً مشجعاً، حيث أعرب 42% من المستهلكين عن استعدادهم لجعل البطاقات المستدامة بطاقتهم الأساسية.

عقبات الاستدامة

يكمن العائق الأبرز أمام غالبية المستهلكين في المملكة بنسبة 54%، في اعتقادهم بارتفاع تكلفة المنتجات المستدامة، يليه مباشرة نقص الوعي بخصوص الاستدامة بنسبة 45%، ولكن مع نمو الوعي المجتمعي فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والبيئية، يزداد تفضيل المستهلكين للشركات التي تتبنى الممارسات المستدامة، حسب ما أشارت إليه الدراسة.

نتائج دراسة التجارة المستدامة بالمملكة

أبرز الخيارات المالية المستدامة:

- 82% من المستهلكين اختاروا بنكاً يتمتع بمؤهلات استدامة قوية.

- 73% من المستهلكين مستعدين للتوصية بالتعامل مع البنوك التي توفر خيارات دفع مستدامة.

- 49% من المستهلكين يتوقعون أن تتولى البنوك توجيههم نحو خيارات مالية مستدامة.

من المستهلكين يرغبون بجعل البطاقات المستدامة بطاقتهم الأساسية.

أبرز مزايا الاستدامة المحددة لاختيار البنوك:

- 44% التركيز على مبادرات مثل عدم استخدام الورق.

- 44% تعزيز المدفوعات غير النقدية.

العقبات التي تواجه الاستدامة:

- 54% ارتفاع التكاليف.

- 45% قلة الوعي.

شكراً